فقد نص الاتفاق على بقاء القوات الاسرائيلية حين أشار الى « اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة » اعادة التوزيع هذه المحكومة بـ « ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام » وهذا ما يحقق البند الحادي عشر من مشروع بيغن للحكم الذاتي ، والذي اعتبره شرطا ضروريا ، دونه يصبح المشروع لاغيا · بالتأكيد فانها ليست عملية بريئة على الاطلاق ابراز بعض الجهات ، ووسائل الاعلام المشبوهة الفقرة الاولى عن « الانسحاب » دون الاشارة الى الفقرة الثانية القائلة باستمرار الوجود العسكري الاسرائيلي والذي « سيعاد توزيعه » في الضفة والقطاع طبعا !·

« ولمناقشة تفاصيل **الترتيبات الانتقالية** فان حكومة الاردن ستكون مدعوة الى الانضمام الى المحادثات على اساس هذا الاطار ، وهنا يتضح حجم دور الاردن ، والترتيبات المشار اليها محددة بـ « مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي ، ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع » اي ان سقف الحكم الذاتي هو « الامن الاسرائيلي » ·

كما نص الاتفاق على « ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة وقد تضم وفدا يضم مصر والاردن ووفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين ، وفقا لما يتفق عليه » · ويلاحظ في هذه النقطة الاتفاق على «وسائل» اضافة الى تعبير « وفقا لما يتفق عليه » اي ان المسائل تحل بالاتفاق ، الامر الذي يعطى لاسرائيل حق الفيتو فيما لو رفضت ·

كما نص الاتفاق على « تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين » ، وهو ما قد اشار اليه البند العاشر من مشروع بيغن حين اشار الى « قوة شرطة محلية» · الجديد في اتفاق كمب دافيد هو اضافة صفة (قوية) الى قوة الشرطة (!) اضافة الى احتمال اشتراك « مواطنين اردنيين » في هذه القوة ، وهذا التعبير وان اتى عرضا ، لكنه يحمل معان ذات دلالة ، لانه يفرق بين مواطنين اردنيين ، ومواطنين غير اردنيين وبالتأكيد فان المقصود بهؤلاء ليس الاسرائيليين ، والمقصود بهم مواطني الضفة والقطاع، وهي محاولة اسرائيلية لالغاء صفة « المواطنية الاردنية » عن اهالي الضفة ، واستطرادا الغاء شرعية اردنية لصالح شرعية اسرائيلية في النهاية · وهي المسألة التي توضحها الفقرة التالية من اتفاق كامب ديفيد والتي نصت على ان « تشترك القوات الاسرائيلية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود » وهي فقرة ــ فكرة مركبة ، ظاهرها محاولة توريط الاردن في عمل أمني مشترك ، وهي مسألة خطيرة ، ولكن الاخطر ، اشتراكهما في « ضمان أمن الحدود » ، وهنا التساؤل اي حدود ؟ وهل هي محاولة انتزاع اعتراف ضمني من الاردن بأن حدوده تقف عند حدود الضفة الشرقية مع الضفة الغربية ؟ وبالتأكيد فان هذا ما قصده اتفاق كامب ديفيد من وراء ايراده هذه النقطة ، وقد اشار اليها هارولد ساوندرز مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى ، الذي قال « ان اطار كامب ديفيد يدعو الاردن الى ان يكون طرفا لاننا كنا نشعر هناك بأن من الاهمية بمكان ان يكون الفريق المجاور الاخر للمناطق التي هي موضع البحث طرفا في هذه المفاوضات » (٦١) أي ان حدود علاقة الاردن بالمسألة هي « الجيرة » ليس الا ؟ وهذه النقطة تحقق لاسرائيل البند (٢٤) من مشروع بيغن القائل بـ « ابقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة » وهنا وان لم يتمكن بيغن من اخذ موافقة على «سيادة اسرائيلية » لكنه ، نزع « سيادة اردنية » عن الضفة الغربية ، كخطوة ، على طريق تكريس السيادة الاسرائيلية · نشير الى هذا ليس دفاعا عن السيادة الاردنية ، بل لان محاولة نفي هذه السيادة ، هي لصالح